دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الخلل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وعلاقتة بتزايد معدلات الجريمة
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 12, ع 137
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	سبتمبر - ربيع الثاني
الصفحات:	52 - 54
رقم MD:	323735
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التخطيط العمراني، التغير الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، معدلات الجريمة، الجريمة والمجرمنون، النمو العمراني، الفساد الأخلاقي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/323735

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الخلل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وعلاقته بتزايد معدلات الجريمة

يربط كثير من الباحثين معدلات تزايد وتغير انماط التطور الاجتماعي السريع ومعدل تزايد وتغير انماط الجريمة، وإن كان البعض لا يوافق على أن التغيير الاجتماعي والنمو الاقتصادي من العوامل المؤثرة في تزايد معدلات الجريمة، كما يرى البعض الآخر أن التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية قد لا يكونان عاملين ثانويين في تزايد الجريمة، والثابت أن تزايد الجريمة يرجع إلى تسارع معدلات التغير الاجتماعي والاقتصادي غير المتوازن مما يؤدي إلى خلل في التوافق الاجتماعي والاقتصادي.

ولقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى هجرة ضخمة من الريف إلى المدن على مدى نصف القرن الأخير بحثاً عن مستوى معيشة أفضل في الوقت الذي لم تستطع فيه المدن أن تهيىء نفسها لإقامة المهاجرين، ولا شك أن تحسن الأحوال يتوقف على وصول معدل التصنيع والعمالة إلى المستوى الذي يكفل العمل للجميع.. على أن التغير الاجتماعي قد لا يكون في بعض الأحيان عاملاً مشجعاً على الجريمة بل يكون المشجع عليها هو الركود والانكماش الاقتصادي.

وقد تنسب الجريمة إلى التحضر ونشوء المدن بل إن جانباً كبيراً يرجع إلى التغيير في الوضع الاجتماعي لمقترفي هذه الجريمة من أهل الريف النازحين إلى المدن، والثابت أن المجرمين في معظم الأحيان يرتكبون جريمتهم الأولى في المنطقة الريفية التي نزحوا منها.

ومن الظواهر الاجتماعية ـ الملموسة في حالة التحول إلى الصناعة ـ تلك التي تتمثل في الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وظاهرة الهجرة الداخلية مستعصية على الضبط الاحصائي وإن كان من الواضح أن لها ارتباطاً شديداً بالتحضر والتصنيع.

ومن الأسباب الرئيسة في صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة لمعرفة صلة التنمية الاقتصادية بالجريمة غموض الفاصل بين ما هو حضري وما هو ريفي إذ ليس هناك خط صريح واضح بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وهو ما يلقي ظلالاً من الشك على دقة البيانات والاحصاءات ولذلك يجب الحذر عند تحليل الأرقام الاحصائية الخام والصماء حتى يمكن ربطها بالعوامل السائدة في الوقت الذي تنتمي إليه.

ويمكن إرجاع العوامل الحقيقية التي تؤدي إلى الجريمة في مرحلة الانتقال إلى مجتمع صناعي إلى عاملين هما: الصدمة الحضارية، والعسر الاقتصادي.

ـ الصدمة الحضارية: من المسلمات أنه في البيئة الريفية تسود العلاقات الشخصية ويشتد التمسك بالأوضاع الاجتماعية السائدة، حيث تسود العلاقات الشخصية، وحيث العناصر الاجتماعية متشابهة ومتقاربة، بينما تضعف في المدن سيطرة الأوضاع التقليدية حيث العلاقات ذات صبغة غير شخصية ومن ثم يحدث صراع بين وجهة النظر الريفية الوافدة إلى المدينة.

وتحدث تغيرات هامة في العلاقات العائلية في البيئة الحضرية إذ يضيق نطاق الشعور العائلي المباشر، وتتجه الفكرة المعروفة في الريف إلى الانحصار في العائلة المباشرة وهكذا تضعف العلاقات بين أفراد العائلة الواحدة ويصيب الحياة الاجتماعية في المدن تغيير ضخم يرجع إلى تأثير وسائل الاتصال ذات الانتشار الكبيرة لأجهزة الاعلام كالإذاعة والتلفاز والصحافة والتي تمثل مجمل وسائل الاتصال التقليدية.

ولا شك أن المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يحاولون الالتقاء فيما بينهم والاحتماء بعلاقاتهم القديمة وقرابتهم وعائلاتهم ولكن هذا إن حدث في الطبقة المهاجرة نفسها فإن حدوثه يضعف في الطبقة التالية لها.

وعلى أية حال فإن حياة المهاجر في الجو الحضري في المدينة لا يمكن أن تكون خالصة لأحد الجانبين: تقاليده الأصلية أو الأوضاع الجديدة، وينجم عن ذلك صراع أو صدام.

إن الطبيعة الديناميكية للمجتمع تتضمن تعديلاً وتغييراً مستمراً في عناصره المكونة والتغيير الاجتماعي الناشىء عن هذه التعديلات يؤدي إلى إخلال بعض العلاقات ونماذج السلوك التي كانت تعتبر جزءاً لا ينفصل من الهيكل الاجتماعي لتحل محلها نماذج جديدة، ولكن هذا التحدي لا يقع في يسر وسهولة إذ تظل الأوضاع التقليدية على شيء من القوة آخذة بأسباب المقاومة إزاء الأوضاع الوافدة وإذا كان التغيير في العناصر المادية للحياة يقبل بشيء من السهولة فإن التغيرات الفكرية تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لقبولها.

وفي بداية مرحلة التصنيع يغلب أن يكون المهاجرون إلى المناطق الجديدة من أقل الناس كفاءة وهو ما يضعف بدرجة أكبر قدرة هؤلاء الأشخاص على التكييف مع البيئة الجديدة ويمكن أن يعزى ازدياد الظواهر الاجرامية في المدن الناشئة نتيجة للتصنيع بصفة أساسية إلى تمزق النظام العائلي التقليدي وما ينجم عن ذلك من ضعف في الصلات العائلية التي كانت تضبط شئون الأفراد في حين لا يكون الوقت قد اتسع لاكتساب الأفراد للضوابط الأخرى التي تسود المناطق الحضرية بصفة غير شخصية كقوة القانون.

والواقع أن القانون في هذه المناطق يتحمل بمفرده العبء الذي كانت تشاركه فيه في المجتمع الريفي ضوابط اجتماعية أخرى كالدين والعقيدة والأخلاق بل والسحر أحياناً مع العلم بأن القانون الجنائي الذي يسود المناطق الحضرية قد لا يكون منسجماً بصورة مطلقة مع التقاليد السائدة في المناطق الريفية.

وإذا كانت الصدمة الحضارية الناشئة عن الانتقال السريع تؤثر في عامة الناس فإن أثرها ـ بلا شك ـ أقوى بالنسبة لصغار السن وذلك من ناحية انهم لا ينظرون باكتراث إلى الكبار منهم، ويعتبرونهم من الفلاحين بينما تضعف الصلات الأبدية التقليدية بالنسبة لهم بحيث لا تكون هناك قوة أو مقدرة لديهم على اكتساب القيم في المجتمع الجديد.

ومن الجائز أن يتوقع في مراحل نشوء المدن شيء من الازدياد في الجرائم الجنسية وقد يرجع هذا إلى أن الهجرة تتناول في معظمها رجالاً وشباباً يتركون وراءهم النساء والأطفال، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الجنسين في المناطق الجديدة ومن الصعب على الشخص أن يحفظ توازنه في مجتمع متغير.. ففي مجتمع ثابت يمكن أن يرى المستقبل في ضوء الماضي بينما يصعب ذلك في حالة التطور والتغيير المستمر حيث أن اتزان الشخصية وثباتها يستدعيان هذا القدر من التغيير.

ـ العسر الاقتصادي : ويترتب على تمزق العائلة وانهيار الروابط والمسئوليات والضمانات التي كانت تعين أفراد العائلة وقت الحاجة، ومن ناحية أخرى فإن استمرار الهجرة وتدفقها إلى المدن يؤدي إلى وجود عدد كبير بغير مورد رزق منتظم وهو ما قد يدفع هؤلاء إلى السلوك الاجرامي.

ومن المشاهد أن صغار السن من الأحداث قد بهرتهم المدينة، فهاجروا إليها وهاموا على وجوههم بلا عائلة أو مأوى أو قد يأتي تشردهم نتيجة هجرة رب الأسرة إلى المدينة وعجزهم عن أن يكتسبوا ما يكفي لإعالتها.

ويلاحظ أن معظم المهاجرين يكونون من العمال غير الفنيين وهم معرضون دائماً للبطالة فضلاً عن قلة أجورهم والواقع أن الصغار الذين يعتبرون في الريف مصدر رزق لأهلهم يغلب في المدينة أن يكونوا عبئاً عليهم وهو ما يضطر الأسرة إلى حرمان الأولاد من التعليم ودفعهم إلى العمل المبكر وهو في معظم الأحيان عمل ضئيل الجزاء ومحاط بعوامل الفساد والأذى الخلقي، بل قد يصل الأمر إلى دفع هؤلاء الأحداث إلى امتهان التسول ومن الأعمال الشائعة بالنسبة للصغار وبخاصة الفتيات القيام بأعمال الخدمة في المنازل مع ما يحيط بذلك من مخاطر أخلاقية فضلاً عن قيام الأم بأعمال خارج المنزل غالباً ما تتعارض في طبيعتها ومدتها مع مصلحة أطفالها والوقت المخصص لرعايتهم.

والجريمة في مجتمع صناعي تأتي جزئياً كاحتجاج على المجتمع الذي يميز بين طبقاته تمييزاً ظالماً ومن الفرق الكبير بين الأغنياء والفقراء ولذلك تسود بعض الأحياء الفقيرة في المدن مبادىء تتنافى مع ما يقبله المجتمع ويحاول أن ينقله بالتعليم وغيره من الوسائل إلى أفراده.

ويجب ألا ننسى أن انخفاض الأجور ومن ثم حالة الفاقة والفقر والعوز التي يعيش فيها عدد كبير من سكان المدن تنعكس على حياتهم المادية وبخاصة من ناحية المسكن الملائم، فالمساكن قد تكون

ضيقة إلى حد كبير وغير صحية بل قد يضطر أفراد عدد من العائلات إلى المشاركة في مسكن واحد وقد يضطر عدد كبير من أفراد العائلة إلى المشاركة في حجرة واحدة وكل هذا قد يترتب عليه أنواع من العبث والاعتداء الجنسي.

ومما لا شك فيه أن الحياة في المدن حيث تسود القيم المادية وما ينجم عنها من الرغبة في الحصول على أسباب الرفاهية، تقوي النزعة إلى ارتكاب الجرائم بقصد الكسب المادي.

ومما لا شك فيه أن الحياة في المدن حيث تسود القيم المادية وما ينجم عنها من الرغبة في الحصول على أسباب الرفاهية، تقوي النزعة إلى ارتكاب الجرائم بقصد الكسب المادي.

وبالنسبة للوقاية من الجريمة، فإن الأمر يتطلب بيان الحاجة إلى الأبحاث العلمية والاجراءات الاقتصادية وإجراءات الرعاية الاجتماعية وتنظيم الهجرة وتخطيط المدن والاسكان والتنمية الاجتماعية والاجراءات المباشرة للوقاية من الجريمة والنظم الاقتصادية والتشريع وذلك على النحو التالي :

التحول الاجتماعي.. المشاكل والحلول.

- الأبحاث العلمية: لا بد من توافر الاحصاءات الجنائية وغير الجنائية ذات الصلة بالأوضاع الاجتماعية والشخصية وجميع العوامل والعناصر المتداخلة كالجنس والسن والحالة المدنية، والهجرة الداخلية لرسم السياسة الوقائية من هذه الجريمة بأسلوب البحث العلمي، ولا شك أن هذه الدراسات تستدعي القيام بعمليات ميدانية لإبراز التغير الاجتماعي نتيجة التحضر والتصنيع ومما لا شك فيه أن زيادة الانتاج والتنمية الاقتصادية والتوسع الصناعي هو الأمل الأكبر لتحسين الحياة ورفع مستوى المعيشة في البلاد الأقل نمواً.

- الاجراءات الاقتصادية: لا يوجد ما يدل على أن مجرد تحسين الأوضاع الاقتصادية قد يؤدي إلى نقص في الجريمة وجناح الأحداث لأن بعض البلاد التي تتمتع بأعلى مستوى اقتصادي تعاني من الزيادة في حجم الجريمة عناء كبيراً.

- إجراءات الرعاية الصحية: تمس الحاجة في أوقات التطور الاقتصادي إلى العناية بخدمات المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، وذلك لتلافي النقص الذي يحدث في انهيار الصلات الاجتماعية والعائلية أو ضعفها وبرامج الرعاية الاجتماعية إذا ما أحسن تخطيطها وتنفيذها قد تسهم في التقليل من فرص الاجرام والانحراف.

ومما لا شك فيه أن أنجح الوسائل لمقاومة الجريمة التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية هو التخطيط الدقيق لعمليتي التحضر والتصنيع بحيث يمكن تجنب العاملين الرئيسيين وهما الصدمة الحضارية والعسر الاقتصادي ويتم ذلك عن طريق رقابة الهجرة الداخلية أو تنظيمها وتخطيط المدن والاسكان والتنمية الاجتماعية والتدخل المباشر بالنسبة للمجالات المنذرة بالجريمة والعناية بتطوير النظم القانونية.

التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تنظيم الهجرة: قد تستدعي الهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدن شيئاً من التنظيم أو الرقابة لمنع تدفق المهاجرين إلى المدن بغير أن يكون لهم في المدن مورد رزق منتظم مع مراعاة المحافظة على الحقوق الدستورية المشروعة للأفراد وأفضل الوسائل للحد من الهجرة أن تقدم للريف الخدمات وسبل التنمية التي تحبب للأفراد الاستمرار في البقاء في هذه المناطق.

- تخطيط المدن والاسكان: إن زيادة السكان في المدن زيادة مطّردة بما يصاحب هذا من اضطراب مرافقها وخاصة مرفق الاسكان يستدعي سياسة بعيدة المدى لتخطيط المدن وتحقق توافر الخدمات المختلفة للجماعات بما في ذلك المدارس والساحات ونحوها.

- التنمية الاجتماعية: يبدو أن التنمية الاجتماعية في المدن تبشر بأفضل النتائج لذلك يجب أن يعد المهاجر من الريف اجتماعياً واقتصادياً للحياة في المدينة، وتعتمد عملية التنمية الاجتماعية أساساً على الناس أنفسهم في التفكير والعمل وهو أمر صعب في المدينة وخاصة المدن الناشئة.

ويمكن تحقيق هذه التنمية الاجتماعية بكثير من الوسائل ومن أهمها الأسرة والمدرسة والتدريب المهني مع تنظيم قضاء وقت الفراغ بالنسبة للصغار والشبان وتلقينهم القيم الاجتماعية التي تساعد على حسن تكيفهم في المجتمع.

عن مجلة آفاق أمنية العدد ٣٥